قراءة تحليلية في كتاب الاصول للسيد محمد باقر الصدر واثره على الدراسات المعاصرة.

م.د.غانم عودة شرهان

جامعة بغداد /مركز احياء التراث العلمي العربي

yy.edd310@gmail.com

تاريخ الاستلام : ٢٠١٩/١٢/٢٩ تاريخ القبول : ٢٠٢٠/١/٢٩ تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٢/٣١

الملخص :

هذا البحث تناول ظواهر لغوية محددة من كتاب الااصول للسيد محمد باقر الصدر واول هذه الظواهر تناول موضوع (الاشتراك والترادف) ، وثانياً الجملة عند النحاة القدماء والمحدثيين ، ثالثاً الجملة الخبرية والجملة الانشائية ، رابعاً اسلوب النداء ، خامساً الجملة الاسمية والجملة والفعلية المزدوجة .

الكلمات المفتاحية : محمد باقر الصدر ، الترادف ، الجملة

An analytical reading in the book of the fundamentals of Mr. Muhammad Baqir Al-Sadr and its effect on contemporary studies.

Dr.ghanim a. sharhan
Center of heritage revival
Unibersity of baghdad

Abstract

In the subject area (participation and tandem), the study showed the views of Mr. Sadr in this field when researching first: the issue of the necessity of these two phenomena in the language that some imams of the language and principles called for to discuss and respond to, and secondly: his research the genesis of (participation and tandem) in the language and an agreement with the linguistic opinion The predominant origin of the tribe is the multiplicity of tribes and dialects

Key words: Mohammad B. Al-Sadir,synonymous,sentence

المشترك اللفظي

الاضداد والترادف:

اتسمت ظاهرتا (المشترك والترادف) بسمات تجلت فيها منزلتها، ومكانتها، ومن تلك السمات سمتان جوهريتان : طاقة معنوية تشد في وجودها واصولها، وقوة دلالية تجدد من نمائها وبقائها. وازدادت هاتان السمتان ثباتا بنزول القرآن الكريم اذ استطاعت هذه اللغة (ان تحمل القدر الهائل من المقارنة بين كلامين: كلام هو الغاية في البيان فيما تطيقه القوى، وكلام يقطع هذه القوى ببيان ظاهر المباينة من كل الوجوه)[١].

وتعد ظاهرتا (الاشتراك والترادف) من الموضوعات المهمة التي اهتم بها السيد الصدر في البحث بها، فكان له رأي في سبب حدوثهما ونشأتهما واماكن وقوعهما، وبما انهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا بين اللفظ والمعنى، وهو يتماشى مع معظم الاصوليين في بحث هذا الموضوع، ولكن الجدة في طرحه انما تكمن في كيفية تفسيره الظاهرتين بناء على ما تبناه من نظرية (القرن الاكيد)، والامر الاخر هو الاشكال الذي طرحه على (نظرية التعهد) فأظهر فيه عدم إمكان وقوع الاشتراك والترادف بناء على ذلك المسلك الا اذا اجريت على النظرية بعض التعديلات او اضيف لها بعض المفاهيم والافتراضات التي يذكرها.

ماهية (الاشتراك والترادف) عند اللغويين والاصوليين

الاشتراك (ان تكون اللفظة محتملة لمعنيين او اكثر)[٢] وقد عرفه الشريف الجرجاني بأنه (ماوضع لمعنى كثير كالعين لاشتراكه بين المعاني)[٣].

واول من اشار لهاتين الظاهرتين اللغويتين في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) اذ يقول: ((اعلم ان من كلامهم اي العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ويعني به التضاد، واختلاف اللفظين والمعنى واحد <وهو الترادف> ، واتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين وهو الاشتراك))[٤].

واختلف علماء اللغة في المشترك اللفظي، وجودا وعدما، فمنهم من قال به كالخيل بن احمد[٥] وسيبويه[٦] وابي زيد الانصاري[٧] وابن قتية [٨] ومنهم من انكر النوع المشترك في اللغة كابن درستويه (ت ٢٤٧ هـ) وقد فسر ذلك بقوله: (فأذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بد من رجوعها الى المعنى الواحد يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى)[٩].

وقد عرف الاصوليون بأنه ((كل لفظ يشترك فيه معان او أسام لا على سبيل الانتظام بل على احتمال ان يكون كل واحد هو المراد على الانفراد))[١٠].

وعرف اللغويون المحدثون بأنه ((الكلمة الواحدة التي تعبر عن اكثر من معنى واحد مع محافظتها على لفظها واصواتها)) [١١].

اما الترادف: فهو على العكس تماما من الاشتراك اذ هو تعدد الالفاظ لمعنى واحد ك((الليث والاسد والهزير والغضنفر)) [١٢].

وسمي بالترادف لانه في اللغة يعني ((ركوب احد خلف الاخر))[١٣] فكذلك هو في الاصطلاح ان ياتي اللفظ خلف الاخر فيكون مرادفا له عند الاصوليين بمعنى ((الالفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد)).

وعرفه اللغويون المحدثون: بانه ((الفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينهما في اي سياق))[١٤].

فهذه العبارات تشير الى ان الالفاظ المشتركة تجيء بسبب تدخل اللغات ولاسباب صوتية، او نتيجة المجاز والاستعارة.. في حين ان الاصوليين اكدوا ان المشترك هو لفظ واحد وضع للدلالة على معنى او اكثر.

أسباب النشأة

اولا: الاشتراك . اسبابه:

١. تعدد اللهجات: فكل قبيلة كانت لها (لهجة خاصة بها وربما اطلقت على لفظ معين معنى معينا مغايرا للمعنى الذي اطلقته على اللفظ نفسه القبيلة الاخرى، وربما استعملته قبيلة ثالثة لمعنى ثالث، وهكذا تتعدد المعان للفظ الواحد بتعدد استعمال القبائل.
٢. الاستعمال المجازي للفظ :. قد يستعمل اللفظ للدلالة على معنى مجازي وبكثرة الاستعمال يشيع المعنى المجازي للفظ حتى يطغى على معناه الحقيقي فيهمل ، فإذا أستعمل المهمل صار للفظ معنيان وصار اللفظ (مشتركاً) وهكذا ، كلما استعمل اللفظ مجازاً وشاع أضيف للفظ معنى جديداً وهذا ماجعل بعض أئمة اللغة ينكر (الاشتراك) بناءً على هذا الامر .
٣. ظهور الاسلام وانتشار تعاليمة :. جاء الدين الاسلامي بمعان جديدة وردت في القران الكريم ، فأستعملت الكثير من الألفاظ بمعان جديدة في القران اطلق عليها (الالفاظ الاصطلاحية أو الاسلامية) مثل : (الكفر ، الزكاة ، الصلاة ، الحج ... وغير ذلك) التي كان لها معانيها – قبل الاسلام – ولكن مجيئة استعملت في معان جديدة فرضتها تعاليم الاسلام .
٤. التلاقح الحضاري بين اللغات : اذ بسبب التمازج والاختلاف بين العرب الأعاجم كما اثرت فيها ، وهنا قد يدخل في اللغة من اللغات الاخرى اللفظ نفسة تستعمله العربية ولكن بمعنى اخر

تستعملة تلك اللغة الاعجمية وهذا امرنادر ، يكثر استعماله في اللغة العربية حتى يصبح اللفظ مشتركاً لفظياً كما في لفظ (الحُبّ) الذي يعنيي في العربية الوداد ، وفي الفارسية (الجرّة) التي يوضع فيها الماء ، وقد دخل العربية واستعمل فيها بالمعنى الفارسي [١٥].

٥. وللتطور اللغوي اثراً في هذه النشأة اذ يحدث ان يكون هناك لفظان متقاربان في الحروف ويصبحان لفظاً واحداً ، ولكن يبقى لكل واحد منهما معناه في الاصل الذي كان فيه قبل التطور فيصبح مشتركاً لفظاً كما في كلمة (مَرَدَ) التي تعني : (أقبل وعتا وتعني في : مَرَدَ الخبز : ليّنه)[١٦].

أما اصل (مَرَدَ) بمعنى (ليّنُ) إنما هو (مَرَثَ) بالثاء ثم تطور الصوت وأبدل بالتاء لتقارب المخرج ، ثم صارت التاء مجهورة فنقلبت (دالاً) فصارت (مَرَدَ) فتشابهت (مَرَدَ) التي بمعنى (أقبل وعتا) [١٧]

ثانياً:. الترادف – أسبابه :.

١– تعدد اللهجات :. وقد يحدث الترادف – ايضاً – بسبب تعدد اللهجات ((بأن نضع أحدى القبيلتين احد اسمي والأخرى الاسم الاخر للمسمى الواحد)) [١٨].

وبالتمازج والاختلاط بين القبائل تصبح تلك الألفاظ ذات معنى واحد ، وهذا االسبب أجمع علية أغلب القائلين بالترادف .

٢– التوسع في اللغة والاكثار من وسائل التعبير وأحتياج اهل الشعر وفنون الكلام اليه[١٩] .

٣– التطور الدلالي :. وكما حصل في الاشتراك حصل في الترادف ، فبسبب تقارب بعض الألفاظ في المعنى او دلالتها على معانٍ كلية عامة أو معانٍ جزئية خاصة تتطور الدلالة فيتخصص العام او بالعكس او ان تقترب المعاني بين تلك الألفاظ شيئاً فشيئاً حتى تصبح معنى واحداً لكثرة الاستعمال [٢٠].

٤– التعليق بالشيء وكثرة الاهتمام به : تكتسب بعض الاشياء –احياناً – أهمية بالغة في نفوس الناس فتكثر شدة تعلقهم بها وتؤدي الى الاكثار من اسم الشيء والتفنن في لفظه نظراً لتعدد صفاته كَ (الأسد) أو كثرة أستخداماته كَ (السيف) ، فصار للأسد أسماء بعدد صفاته ، وللسيف أسماء أيضاً وللخمرة أسماء ... وهكذا حتى أصبحت مرادفات للاسم الأول [٢١].

٥– التداخل بين اللغات [٢٢] : فبسبب التداخل والتمازج مع الاعاجم دخل اللغة العربية الفاظ كثيرة تحمل المعاني نفسها التي كانت عند العرب ولكن بألفاظ أخرى ، وقد أستعملت العرب تلك

الألفاظ حتى صار يطلق على المعنى الواحد اكثر من لفظ ، كم في لفظ (القثاء) ولفظ (الخيار) ، فالأول عربي والثاني أعجمي ، وكلاهما يدل على معنى واحد ذلك النبات المعروف[٢٣].

إنكار وقوع المشترك :.

إن بعض القدامى ، قد أنكر وقوع المشترك في القران الكريم بدعوة منافاته لطبيعة الإعجاز ، وقد لخص الامدي(٦٣١هـ) رأيهم حيث قال : (ومايقوله المانع لذلك من أن المشترك ان كان المقصود فيه الافهام ، فإن وجد معه البيان فهو تطويل من غير فائدة ، وان لم يوجد ، فقد فات المقصود ، وان لم يكن المقصود منه الافهام فهو عبث ، وهو قبيح ، فوجب صبانة كلام الله عنه)[٢٤]

.

اما في علم الاصول فقد وقع الانكار – ايضاً – من جماعة قليلة لم تذكر مصادر الاصوليين أسماءهم ، والمتتبع لكتب الاصول يجد السجال طويلاً في هذه المسالة ، فكل من أجاز الوقوع أثبت ذلك يعد الرد على دعاوى المنكرين وتقيدها بالأدلة العقلية والمنطقية[٢٥] ومنهم من كان اكثر أعتدالاً وموضوعية فلم يساير المنكرين في رفضه جملة وتفصيلاً ، ولم يكن مع المجوزين قبول الوقوع جملة وتفصيلاً ، وإنما وضع حداً صارماً وانطلق منه في تجديد الظاهرة ، وهذا هو الفخر الرازي (٦٠٦هـ) ، الذي حد الترادف بقوله : ((الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد بأعتبار واحد))[٢٦]، فـ(بأعتبار واحد) أخرج من الترادف الكلمات التي تكون صفة للكلمة الأم (كالسيف – مثلاً) ومرادفاته(الحسام ، والصارم ، والمهند) ، اذ هي صفات للسيف وليست مرادفات له ، لانها لاتدل على معنى السيف (باعتبار واحد)، وانما تكون دلالتها باعتبارين أثنين هما : دلالة السيف ، ودلالة الصرامة (الحسم أو القطع أو البتر) ، لهذا لاتعد هذه الصفات كلمات مرادفة للسيف ، لان دلالتها ذاتية و (بأعتبار واحد) كما في (قمح ، وبرُ ، وحنطة) التي صحّ حملها على الترادف[٢٧].

الاشتراك والترادف عند السيد الصدر .

بعد أن استعرضنا الظاهرتين عند ائمة اللغة والاصول ، وتبينا دعاوى المنكرين والاسباب الداعية للنشوء ، نتحدث هنا عن بحثهما عند السيد الصدر وكيفية معالجه لهما ، ولكن قبل ذلك نود ان نشير الى ملحوظة تجلت لنا من البحوث السابقة ووجدناها أيضاً متجسدة في بحث السيد الصدر – ويبدو انها تخص بحوث الاصوليين دون سواهم – وهي ان البحث الاصولي القديم منه والحديث قد أولى بحث (الاشتراك) عناية كبيرة اكثر من (الترادف) ، فأنصبت معظم أراء الاصوليين واشكالاتهم ومناقشاتهم على الاشتراك ولم يعطوا الترادف ما أعطوه الاشتراك من عناية ودراسة . وقد

يكون السبب في ذلك انهم لايرون ان التعبير عن المعنى بعدة الفاظ امراً مشكلاً أو مخلاً بوظيفة اللغة ، أما أن يكون للفظ الواحد معانٍ عديدة فأمر مشكل ومحوج الى كثير بحث ودراسة لحل أشكاله وفك ملابساته ، فكانت النتيجة تلك البحوث الكثيرة والمناقشات العديدة المعمقة .

ولم يكن السيد الصدر بمنأى عن ذلك المعترك الفكري ، لذا كانت معالجته الظاهرتين هي نفسها التي تدرجت في بحوث السابقين من علماء الاصول ولكنه أضاف اليها أشكالات ومعالجات جديدة ضمنها انتقاداته لآراء بعض معاصريه من الاصوليين ورده عليهم . ولقد جاء بحثه مبنياً على ثلاثة محاور : الاول بحث قضية وجوب الاشتراك والثاني : بحث قضية الانكار او مايسمى بـ(أستحالة الاشتراك) والثالث : قضية الامكان والوقوع .

أولاً :. بحث الوجوب

يرى بعض الاصوليين – وبعض اللغويين ايضاً – وجوب ظاهرة الاشتراك في اللغة ، وحجتهم في ذلك انه لما كانت الالفاظ متناهية والمعاني غير متناهية كان لابد للفظ من أن يحمل اكثر من معنى ليستوعب تكثر المعاني غير المتناهية فيكون الوعاء الذي يحويها والأداة التي تبرزها ، والاِ فلا يوجد سوى اللفظ معبراً بشكل واضح وجلي عن المعنى ، لهذا كان وجوب الاشتراك ضرورياً في اللغة . أما مع افتراض ان لكل لفظ معنى واحداً مختصاً به فيعني تطابق المتناهي مع غير المتناهي ، وهذا أمر محال [٢٨] .

وعالج السيد الصدر هذه القضية وردّ حجتها بعد ان قسم الاشتراك (باعتبار المنتج له) :

قسمين أثنين :.

الأول :. يرى انه اذا كان (المشترك) ناتجاً عن وضح واحد غير متعدد – كالوضع العام والموضوع له الخاص – اي ان تضع لفظاً وانت ناظر الى خصوصية ترد من افراده ((فالصحيح هو ان الاشتراك بهذا المعنى ضروري ، اذ بدونه لابد من ان تفترض لكل ربط ونسبة لفظاً دالاً عليه .

ولما كان كل ربط مغايراً ذاتاً وماهية لاي ربط اخر ولاجامع بين الربطين ولو كان طرفاً الربطين فردين من جامع واحد – على مایاتي في المعاني الحرفية – فهناك اذن انحاء من الربط غير متناهية لعدم تناهي الافراد والجزئيات ولايتوفر من الألفاظ ما يوازيها عدداً ! معنى لفظ يختص به)) [٢٩] .

الثاني :. اما اذا (تعدد وضع لفظ واحد لمعنيين او اكثر) فضرورة الاشتراك في هذا القسم أمر مبعد ومردود من عدة امور :.

أ- ((إن جعل لفظ يدل على كل معنى من المعاني الأسمية والحرفية لاينحصر طريقه بالاشتراك بهذا المعنى المساوق لتعدد الوضع بعدد الدلالات الوضعية ، بل يمكن ان يحصل عن طريق الوضع العام والموضوع له الخاص والاشتراك بالمعنى المساوق لتعدد الوضع غير ضروري ولو سلمنا عدم تناهي المعاني وتناهي الألفاظ))[٣٠].

ب- ان القول بعدم تناهي المعاني أمر صحيح ولكنه عند الاستعمال يكون متناهياً ، لانه خاضع لحاجة الانسان ، وحاجته فرع بصوره ، ولما كان تصوره محدوداً كانت حاجاته محدودة أيضاً . وعليه يكون أستعماله للمعاني محدوداً ، لان ((الذي يدعو الى الوضع دائماً إنما هو حاجة المستعمل والحاجة الى الاستعمال هي معنى فرع تصوره ، ولما كان التصور محدوداً كان الوضع محدوداً لا محال))[٣١] وهذا المعنى ذكره السيد الخوئي وتابعه فيه السيد الصدر في ردهما على دعاوى الوجوب[٣٢].

((ليس للاسم الاول بُدَّ من الاخر في لابتداء)) ويعني به الجملة الأسمية وعلى هذا الاساس – من اشتراط (الإسناد) ومن تقسيم الجملة على أسمية وفعلية – سار معظم النحاة بعد سيبويه ثم أخذ مصطلح ((الجملة)) يتطور شيئاً فشيئاً على أيدي النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه ومن هؤلاء أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) الذي اراد تعريف الجملة وحدها حينما قرنها بـ(الكلام) في معرض حديثه عن أقسام الكلام الثلاثة (الاسم ، والفعل ، والحرف) وكيفية أئتلافها ((فما أئتلف منها كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجملة))[٣٣] وفي هذا النص تظهر مصطلح (الجملة) الذي حده (الكلام المستقل) وهذا تطور ملحوظ في مسيرة استقرار المصطلح ونضجه ، ويأتي تلميذه أبو الفتح بن جني(٣٩٢هـ)فيخطو بهذا المصطلح خطوات أوسع من أستاذه ويأتي بتحديد أدق – للجملة – بعد أن فرق بين (الكلام ، او القول)[٣٤] .

((فأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون بالجمل نحو زيد اخوك وقام محمد ضُرِبت سعيد وفي الدار ابوك وصه ومه ورويد ، وحاء وعاء في الاصوات فكل لفظ استعمل بنفسه وجني منه ثمرة معناه فهو كلام ، واما القول فأصله انه كل لفظ مَذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وماكان في معناها من نحو صه ، وايه ، وان كان اخوك ، .. فكل كلام قول او ليس كل قول كلاماً))[٣٥] فبعد ان كانت الجملة (الكلام المستقل– عند ابي علي الفارس ، وصارت عند ابن جني) ، الذي يشمل

(القول التام) أيضاً ، وعنده يظهر مصطلح (الجمل الكبيرة)، الذي يعني به الجمل التي تتكون من اكثر من جملة[٣٦].

يبدو ان أول من أستعمل مصطلح الجملة ابو العباس المبرد (٢٨٥هـ) مفهوم الافادة اذ قال :((وإنما كان الفاعل رفعاً لانه هو الفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل ينزله الابتداء والخبر ...))[٣٧].

وإما ابن يعيش (٦٤٣هـ) فقد حاول ان يوفق بين قولي ابن جنى والزمخشري فكان يرى ان علاقة الجملة بالكلام علاقة ترادف وليست علاقة عموم وخصوص . فالكلام في هذا القول يرادف الجملة قال : ((الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة))[٣٨] وهو قول ابن جنى ولكنه فارق ابن جني الذي قصر مفهوم الجملة على الفائدة واخذ بقول الزمخشري في ربط مفهوم الجملة بالإسناد فأشترط وجود طرفية في تركيبها ، ثم عاد مرة اخرى معرفة الكلام بقول :((الكلام عبارة عن الجملة المفيدة وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل غير المفيدة واذا وجدت فهل هي من الكلام ؟ فكان بمحاولته التوفيق بين المفهومين موغلاً في غموض قصده فلم يصل الى نتيجة واضحة في الترادف أو الفرق بين مفهوم المصطلحين .

ت- ومن المبعدات الأخرى لدعوى الوجوب- إذا تعد الوضع – إذا كان الاشتراك أمراً ضرورياً في اللغة وجب أن لا يخلو لفظ في معنى ، لان ضرورة الاشتراك جاءت أساساً من نقص الألفاظ وكثرة المعاني ، وهذا يعني أن الألفاظ جميعاً هي الأخرى غير متناهية وستيعابها ، فأضطر الى إشراك اللفظ الواحد للدلالة على اكثر من معنى . وعلى هذا الافتراض لايكون هناك اي لفظ خالياً من معنى أو غير مستعمل فيه . والحال على العكس من ذلك ، اذ يجد المتتبع للواقع اللغوي الكثير من الألفاظ المهملة وغير المستعملة في اي معنى هذا يتناقض مع الضرورة التي توجب الاشتراك في اللغة المبنية على دعوى قلة الألفاظ ونتاهيها في قبال المعاني غير المتناهية[٣٩] .

ث- ان الاضطرار الحاصل من تناهي الألفاظ وعدم تناهي المعاني الداعي الى وجوب الاشتراك ممكن رده وتجنبه إذا أتخذنا طريقاً أخر في التفهيم عن المعاني الكلية غير المتناهية بدلاً من طريق الوضع ، وهذا يكون إما على نحو (تعدد الدلال والمدلول) : اي بالاكتفاء بالحد الاقصى من تعريف المعنى او تفهيمه كما في تفهيم المعاني الجزئية ، فمعنى (البغل) – مثلاً – يمكن

تفهيمه او احضار معناه عن طريق ذكر لفظه الموضوع له – وهو المعتاد – أو ان تسسلك طريقاً اخر وهو ان تعرفه بحد أقصى فنقول : (المتولد من حصان وحمار) فيفهم المعنى .

أو لا هذا ولا ذلك ، وانما من طريق الاشارة الى هذا المعنى بالخارج فيكون اللحاظ حسياً وعلى الطريقين المفترضين تلغي ضرورة الاشتراك[٤٠] .

وفي كتاب (شرح شذور الذهب) قسم الكلام (الذي هو جزء من الجملة) تقسيماً أخر خبر وذلك وأنشاء ، وان الطلب من أقسام الإنشاء)[٤١]وكانه في جملته الاخيرة يرد على الرضيّ الذي قسم الكلام على ثلاثة أقسام ، فجعل الطلب قسماً ثالثاً الى جانب الخبر والانشاء[٤٢] .

أما الجملة في الدرس النحوي الحديث فلها مساران متعارضان الأول يناصر القدماء من النحاة ويوافقهم والآخر ينتقدهم ويعارضهم ، ففي الوقت الذي يؤكد فيه الدكتور مهدي المخزومي على اثر الانشاء وأنه قوام الجملة[٤٣] يرى الدكتور محمد عيد أن ((الجملة حقيقة هي التي تؤديي الفائدة كاملة بوجودها (وقد تتحقق بكلمة واحدة) إذا أدت المعنى المفيد))[٤٤] .

وقد فسر الدكتور أبراهيم أنيس تكون الجملة من (مسند ومسند اليه)بأنه أثر من أثار المنطق ، فالجملة في المنطق تتكون من : (موضوع)و(محلول) ؟ وفي النحو من : (مسند)و(مسند اليه) ، لهذا جعل الأساس أو المقياس في قيام الجملة هو دلالتها على معنى مستقل وليس الاسناد الذي ذكره سيبويه ، ويرى أن هذا المعنى المستقل يحدده الاستعمال الذي قد يستبعد احد اركان الإسناد ويبقى الاخر مع إفادة المعنى ، فالاستعمال اللغوي أو العادات اللغوية لكل بيئة هي التي تحدد أركان الجملة[٤٥] .

هذا من ناحية بناء اللجملة ودلالتها ، أما من ناحية تقسيمها فقد أعترض بعضهم على تقسيم ابن هشام وأضافته (الجملة الظرفية) قسماً ثالثا لانه التأويل يرجع الظرف الى الاسمية أو الفعلية بحسسب متعلقة[٤٦] .

الجملة عند النحاة

لم يقرر النحاة القدماء مبحثاً مستقلاً بل كانت محض أشارات ذكرت في أبواب متفرقة كان أهمها في حديثهم عن الكلام ومكوناته وكيفية تشكل التركيب وعناصره وعلاقاتها مع بعضها ولم يكن مصطلح (الجملة) مستقراً بعد عندهم فسيبويه – مثلاً – عني بالجملة ولكنه لم يفرد لها باباً مستقلاً أو مبحثاً خاصاً في (الكتاب) بل ذكر إشارات – كثيرة تركزت في بيان قوام الجملة واسسها فكانت اللبنات الأولى التي أسست لمصطلح . (الجملة) ومن أهم تلك الاشارات : ذكره ركني الجملة

الأساسيين وهما (المسند والمسند اليه) ولابد من تواجدها معاً لقيام الجملة ((فهما لا يغني واحد منهما عن الاخر ولايجد المتكلم فيه يداً))(١) وهنا يضع اللبنة الأولى المتمثلة بعنصر(الاسناد) الواجب توفره لقيام الجملة ، والمبني على وجود الركنين الأساسين (المسند والمسند اليه)[٤٧] .

أما الأمر الاخر الذي أشار اليه سيبويه في مبحث (الجملة) فهو تقسيمة لها على (أسمية ، وفعلية) وان لم يصرح بذلك ، وانما لمح اليه تلميحاً يمكننا ان نستشفه من كلامه – فهو حينما وضع ركني الجملة (المسند والمسند اليه) وجعلها صنوين لايفترقان مثل لهما ببعض الامثلة فقال : ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (اي الخبر) وهو قولك عبد الله اخوك وهذا اخوك ومثل ذلك يذهب عبدالله))[٤٨] وفي هذا النص إشارة الى نوعين من الجمل (الاسمية) المتمثلة بقوله : (عبد الله اخوك ، وهذا أخوك) و (الفعلية) المتمثلة بقوله ، (يذهب عبد الله) . ومما يؤؤكد هذا القسم قوله بعد ذلك : ((فلا بد للفعل من الاسم (ويعني به الجملة الفعلية) كما لم يكن وارتاى بعضهم تقسيم الجملة على : (إسنادية وغير إسنادية) ، تضم الأسنادية : الجمل الاسمية والفعلية : اما غير الاسنادية فتضم : جمل النداء والمدح والذم والتعجب [٤٩] وقسمها بعضهم تقسيماً ثلاثياً ، على :(الجمل التامة الاسنادية ، والججمل الموجزة ، والجمل غير الاسنادية)[٥٠].

الجملة عند الاصوليين :.

إختلف بحث الجملة عند الاصوليين عنه عند النحويين فالجملة في المفهوم الأصولي تتكون من (مادة) و(وهيئة) فالمادة هي الكلمات التي تتألف منها الجملة ، والهيئة هي التركيب النحوي الذي تتشكل فيه هذه الكلمات ، لكل منهما معناه ، فمادة الجملة تحميل معاني المفردات المعجمية التي تتكون منها ، اما هيئتها فتحمل المعنى النحوي الذي تتركب منه (ففي قولنا :(علي أمام) نفهم من كلمة(علي) معناها الاسمي ، ومن كلمة(أمام) معناها الاسمي ، ونفهم فضلاً عن ذلك أرتباطاً خاصاً بين هذين المعنيين الاسميين ، وهذا الارتباط الخاص لا تدل عليه كلمة (علي) بمفردها ولاكلمة(إمام) بمفردها ، وإنما تدل علية الجملة بتركيبها الخاص ، وهذا يعني ان هيئة الجملة تدل على نوع من الربط))[٥١] هذا الربط هو النسبة التي يعبر عنها بـ(المعنى الحرفي) في المفهوم الأصولي ، فكل ما دل على نسبة (من حرف أو هيئة فعل أو هيئة جملة) فهو معنى حرفي[٥٢] لهذا كان مصطلح الجملة عاماً في تمام الفائدة وعدمها – ، إذ لاعبرة بمقياس ((الفائدة)) في تسمية الجملة[٥٣] .

الا عند القدماء منهم –كالغزالي – الذي . أشترط الفائدة[٥٤] وقسم الأصوليون الجملة –كما قسمها النحاة – من عناصر الإسناد على : (الاسمية وفعلية) ومن جهة الوظيفة والأسلوب على : (

خبرية وإنشائية) ، ولكنهم أختلفوا عن النحاة في تصور فعلية الجملة وأسميتها ، فالنحاة عدوا أبتداء الجملة أساساً في التقسيم ، فالتي تبدأ بأسم هي اسمية والتي تبدأ بفعل فعلية ، وعد ابن هشام – كما ذكر سابقاً – صدر الجملة هو الأساس ، وان المعتبر ماكان صدراً في الأصل ولا عبرة بما سبقة .

أما الأصوليون فقد أعتمدوا على مضمون الجملة في التفريق بين القسمين ، فالجملة الاسمية عندهم مفادها اتحاد ذات الموضوع بالمحمول واتصافه به خارجاً ، حتى يصبح الموضوع (المبتدأ) هو المحمول(الخبر) ، والمحمول هو الموضوع وانهما يحكيان عن واقع خارجي واحد ، اما الجملة الفعلية فليس فيها اتحاد بين الموضوع والمحمول وانما تحكي عن وقوع (حدث) ما من محدث فهي تدل على حدث ولا تدل على أنصاف الموضوع في المحمول خارجاً .

لهذا فان الجملة الاسمية ذات ركنين أساسيين هما (الموضوع والمحمول) ، اما الفعلية فلها ركن واحد فقط وهو (الحدث) ، ومن هنا جاء التفريق بين الجملتين ، وعليه ان جمله (البدر طلع) جملة فعلية تقدم فاعلها[٥٥] – كما قال الكوفيون في حين عدها السيد الصدر جملة اسمية ومن المسائل المهمة التي بحثها الاصوليون(الجملة) في مسالة(المفهوم) – وهو مالم يبحثه النحويون ولا البلاغيون – فقد بينوا ان للجملة معنين وهذا المفهوم قد يكون موافقاً المنطوق فسمي ب(مفهوم الموافقة) ،وقد يكون مخالفاً له فيسمى ب(مفهوم المخالفة) ففي قوله تعالي :(ولاتقل لهما أف)(الاسراء/٢٣) دل منطوق الآية المباركة على حرمة التأفف ، ودل مفهومها على حرمة ما هو أشد من التأفف كَ(الضرب أو الشتم) . فجاء المفهوم موافقاً المنطوق بالالتزام ، وأما في قولنا :(إن جاء زيد فأكرمه) دل منطوق الجملة على ان تحقق الاكرام مقيد بتحقق المجيء لزيد ،أما مفهوم الجملة فمخالف منطوقها ، اذ يدل على أنتقاد الاكرام بانتقاد المجيء : وقد حصر الاصوليون مسألة المفهوم هذه في الجملة الانشائية أما الخبرية فليس لها مفهوم[٥٦] .

الجملة الخبرية والجملة الانشائية :.

وهو التقسيم الثاني للجملة ، وقد عالج السيد الصدر في هذا التقسيم مباحث عدة أهمها بيان دلالة الجملتين (الخبرية والانشائية) واهم الفروق بينهما مع ذكر بعض اراء اعلام الفكر الاصولي ومناقشتها . أما فيما يتعلق بدلالة الجملتين فيوضحة من خلال المثالين الذين أوردهما في هذا الصدد وهما : (بعت الكتاب بدينار) و(بعتك الكتاب بدينار) يتصور النسبة بما هي حقيقة واقعية لا يملك من امرها فعلاً شيئاً الا ان يخبر عنها ، اذا أراد ، وأما حين يقول في الحالة الثانية (بعتك الكتاب بدينار) يتصور النسبة لابما هي حقيقة واقعة مفروغ عنها : بل يتصور بوصفها نسبة يراد تحقيقها)[٥٧].

بمعنى ان الجملة الخبرية موضوعة لتدل على نسبة متحققة الوقوع وان المتكلم لايملك من امرها شيئاً سوى الأخبار عنها ، اما الجملة الانشائية فموضوعة لنسبة غير متحققة الوقوع وان المتكلم يريد تحقيقها . وهنا يتبين اول فرق جوهري بين الجملتين ، وهو اختلافهما في الدلالة على النسبة .

ويرى الشيخ (الاخوند) أن النسبة واحدة بين الجملتين ، وذلك في مرحلة المدلول التصوري، أي انهما فى اصل الوضع لهما دلالة واحدة فـ(بعت) الخبريةو(بعت) الانشائية تدلان على النسبية نفسها في تلك المرحلة ولكنهما تختلفان في مرحلة المدلول التصديقي الذي يبرز فيه قصد المتكلم فيكون قصده في(بعت) الانشائية (أبراز أعتبار التملك بها وإنشاء المعاوضة) ، وفي (بعت) الخبرية : (الحكاية عن مضمونها).

ويرد الصدر على هذا الرأي :بأن وحدة النسبة بين الجملتين في مرحلة المدلول التصوري إنما تكون اذا اشتركت الجملتان في صيغة واحدة – كما مر في الامثلة – فأستعملت (بعت) للخبر وللأنشاء أما اذا اختلفت الصيغة فلا تتعقل هذه الوحدة ، اذ لايمكننا القول ان صيغة الامر في مدلولها التصوري تتساوي مع جملة الخبر ، وتختلف معها في المدلول التصديقي ، لان صيغة الامر واضحة الدلالة على الطلب والانشاء فلا تستعمل في الاخبار والحكاية . فالجملة التي ترد فيها صيغة(افعل) ، لاتحتاج للتمييز في دلالتها على الانشاء أو الاخبار الى معرفة قصد المتكلم (في مرحلة المدلول التصديقي) فدلالتها على الانشاء والطلب واضحة من لفظها حتى لو صدرت من دون شعور المتكلم وقصده[٥٨].

ونلمس الفرق – بين الجملتين في موارد الهزل – وان كانت الصيغة واحدة – فـ(فرق بين ان تقول (بعت داري) في مقام الانشاء هزلاً أو تقول (بعت داري) في مقام الاخبار هزلاً وهذا يعني ان الفرق في مرحلة المراد الاستعمالي نفسه[٥٩] لا التصديقي .

وهناك رأي اخر – يعده الصدر – أتجاهاً موروثاً – يرى أن دلالة ، الجملة الخبرية دلالة (أخطارية) ، اما دلالة الجملة الانشائية فدلالة (أيجادية) بمعنى ان اللفظ في الجملة الانشائية يكون موجوداً لمعناه ، اما في الجملة الخبرية فيكون اللفظ حاكياً عن معناه[٦٠] ويتفق الصدر مع الرأي في معنى (الأيجادية) للجملة الانشائية الا أنه يختلف معه ، فيكون أستعمال الجملة اللفظي في ذلك المعنى بنفسه أيجاداً له ، ((بل بمعنى أن النسبة المبرزة بالجمللة الإنشائية نسبة منظور اليها لا بما هي تاجرة ، بل هي طريق الإنجاز والإيجاد) فيكون اللفظ مبرزاً لها ، لا موجداً[٦١].

النداء :.

أعتنى النحاة القدماء بجملة (النداء) وتركيبها ودلالتها ، وبحثوا في امكان اصطلاح (الجملة) عليها . فهذا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، يعد أسلوب النداء احد أنواع الجملة الفعلية ،لأنه يقدر بجملة فعلية ، فجملة :(يازيد) تقديرها:أدعو زيداً. وعلل امتناع ظهور الفعل لكي لا يذهب معنى النداء ويتحول الى أسلوب خبري يحتمل الصدق والكذب[٦٢]، وتابعه ابن هشام (ت٧٦٠هـ) على رأية هذا ، لأنه كان يعتمد على ماكان صدراً للجملة في الأصل ، ولما كان اصل جملة يازيد هو أدعوا زيداً ، فهي اذن متصدرة بفعل ، اي جملة فعلية ، اما المحدثون فقد تباينت أراؤهم بشأن جملة (النداء) فالدكتور مهدي المخزومي ينكر إطلاق مصطلح الجملة على النداء ويرى أنها ((ليست جملة فعلية ولاجملة غير إسنادية وانما هي مركب لفظي بمنزلة أسماء[٦٣]الأصوات ، يستعمل لإبلاغ المنادي حاجة او لدعوته الى أغاثة أو نصرة أو نحو ذلك))[٦٤].

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد عدّ(النداء) جملة ولكنها(غير اسنادية)[٦٥] وعدها الدكتور ابراهييم السامرائي من الجمل (الفعلية) على الرغم من كونها غير اسنادية ، اذ لاينفي ان تكون الجمل غيرر الاسنادية جملاً فعلية[٦٦] وقد بحث السيد الصدر جملة (النداء) من وجهين:

الأول : بحث في الجملة نفسها من جهة الدلالة .

الثاني : بحث في اداة النداء (يا) ومدخولها اي من جهة التركيب .

اما الجملة فعنده ان تامة – كما في جمل الانشاء الاخرى كالاستفهامية مثلا – ولكي تكون تامة لابد من احد أمرين : الأول : ان تؤول جملة النداء بحسب مدلولها – بجملة فعلية انشائية نحو (أدعو زيداً) – اتفاقاً مع راي النحاة القدماء – فتكون في مقام الانشاء) والثاني : أن يدعى ان حرف النداء (يا) بما انه منبه صوتي تكويني ، فأنه يوجد (المنبه التكويني) عند أطلاقة على (زيد) فيكون إطلاقة موجود المنبه التكويني وليس حاكياً عنه ، ومن ثم يؤدي الغرض في ايقاع النسبة وأيجادها فيكون بمثابة (جملة الانشاء التامة)[٦٧].

الثاني :. وفي بحثه لأداة النداء (يا) ومدخولها كَ(زيد) مثلاً – يرى ان حرف النداء – واي صوت اخر له (منبهية تكوينية) ، اي ان كل صوت من أصوات اللغة يمكن ان يكون أداة تنبيه ، وهذه الكينونه تكوينية ناشئة من طبقة الصوت – وهو امر متفق عليه عند علماء الصوت – ولكن الخصوصية التي خص بها حرف (يا) النداء انه وضع(لافادة توجية النداء) نحو الاسم الداخلة عليه الحرف كـ (زيد) في جملة (يازيد) فأصبحت هيئة (يا. الاسم الذي بعدها) دالة على النداء) في اصل

وضعها و ((لايمكن استبدال حرف النداء بأي صوت اخر له منبهة تكوينية) لآن الهيئة المتحصلة من ضم صوت اخر الى (زيد) ل تكن موضوعة لا فائدة توجه النداء نحو (زيد) خاصة[٦٨] وبعد ان بين امر هيئة المتحصلة من حرف النداء (يا) مع (زيد) في (يا زيد) ودلالتها، راح يقارن بينهما وبين بعض التاويلات التي تحملتها جملة (يا زيد)، لايضاح الفرق الدلالي بينهما: فقد تؤول جملة (يازيد) بـ(نداء زيد او تنبيه زيد) وكلا الجملتين تدلان على نسبة ناقصة، ولكن الفرق بين هاتين الجملتين وجملة (يازيد) ان (نداء زيد او تنبيه زيد) جملتان ذواتا مدلول حكائي، اي اننا نتصور منهما الحكاية عن زيد ولانتصور منهما ارادة تنبيهية، اما جملة (يازيد) فان اداة التنبيه (يا) اوجدت المنبه وانشاته نداء موجه نحو زيد بالمعنى الذي تصبح فيه الجملة تامة يحسن السكوت عليها، وصحة السكوت تعنى تمامها النسبة، تمام وتمامها في جملة النداء (يازيد) ليس ((بمعنى توجد نسبة حقيقية بين شيئيين مستقلين))[٦٩] بل (بمعنى انه كان المقصود ايجاد تنبيه زيد خارجا وقد حصل ذلك فلا تبقى حالة انتظارية من ناحية التنبيه المقصود))[٧٠].

ثالثا: الجملة الاسمية والجملة الفعلية المزدوجة

الجملة الاسمية: قلنا ان الاصوليين يرون ان الجملة (هيئة)، وهذه الهيئة لها (نسبة) هي التي تربط بين طرفيها، اذ من دونها لاتقوم الجملة، وتبين لنا ا ن هذه (النسبة) الرابط شبيهة بمفهوم الاسناد عند النحاة الذي يربط بين ركني الجملة، وعليه ان الجملة الاسمية كما يرى الصدر موضوعه نسبية تسمى (النسبة التصادقية) ((وهي الربط بين المفهومين . –الموضوع والمحول . بنحو يرى ان هذه النسبة (ذهنية وليست خارجية)، اي لايوجد لها واقع خارجي وانما هي متصورة في الذهن ، (اذ ليس في الخارج وجودان ليكون بينهما نسبة خارجية، بل وجود واحد مصداق للمعمول والموضوع في الجملة الخبرية))[٧١].

الجملة الفعلية: اما الجملة الفعلية موضوعة ايضا (للنسبة التصادقية) اذ كما تتصور النسبة في قولنا : (الرجل ضارب) في الجملة الاسمية تتصورها كذلك قولنا : (ضرب الرجل) في الجملة الفعلية، فنوع النسبة واحد وهو (التصادقية) ، الا ان لهذه النسبة نحوين مختلفين يمثلان الفرق بين الجملتين يمكن لحاظهما من خلال مفهوم الضرب ومفهوم (الرجل) في المثالين المذكورين ففي الجملة (الفعلية يكمن لحاظ مفهوم (الضرب) فانيا في حادثة معينة ومفهوم الرجل فانيا في طرق تلك الحاثة، فيكون بينهما علاقة وارتباط وتصادق على واقعة المركبة واحدة في الخارج[٧٢] اما في الجملة الاسمية فان مفهوم

الضرب يلحظ (فانيا في ذات غير واقعة طرفا لتلك الحادثة ، وفي مثل ذلك لاربط ولا تصادق بين المفهومين))[٧٣].

اذ فالنسبة بين الجملتين واحدة وهي : (النسبة التصادقية) ولكن نحوفناء المفهومين ـاللذين يكونان طرفي الجملتين . مختلف، فهو في الجملة الفعلية فناء في حادثة واحدة بالنحو الذي يجعلها (وحدة في الواقعة)اي انهما اتحدا في اشارة الى الواقعة في حين ان الجملة الاسمية يكون الفناء بين المفهومين مختلفا، فهو في الضرب فناء في الحادثة، وفي (الرجل) فناء في ذات لهذه يكون المشار اليه بهما هو (الذاتية)، (الواقعية)، فتكون الاسمية من باب الحمل اي: حمل الشيء على شيء والفعلية من باب (الاسناد) اي: اسناد فعل الى فاعل[٧٤].

الجملة المزدوجة: وهي التي تتركب من اكثر من جملة كقولنا : (زيد ابوه كريم) فـ (زيد) مبتدأ وخبره جملة (أبوه كريم)، وهذه الجملة . اي . (ابوه كريم). جملة ثانية متكونة من مبتدأ وخبر . ايضا. وهذه النوع من الجمل يسميه النحاة : (الجمل الكبرى)[٧٥] ويسميه احد الباحثين المحدثين : (الجمل المتداخلة)[٧٦].

وقد جعل السيدالصدر هذا النوع من الجمل قسما ثالثا الى جانب القسمين الاخرين (الاسمية والفعلية) ، ولكنه بداية تعريفه هذا النوع من الجمل يعرفها بأنها الجمل التي تتركب من جمل اسمية واخرى فعلية ويمثل لها ب (البدر طلع)، الا انه في مجال التأهيل يرى اتفاق علماء العربية على هذا النوع من الجمل المركبة فيمثل لها بمثال: (زيد أبوه قائم)، وفي هذا تعارض واضح، ففرق بين جملة (البدر طلع)، وجملة زيد ابوه قائم ، لانه الاولى مركبة من جملة اسمية واخرى فعلية، اما الثانية فمركبة من جملتين اسميتين، وان الاتفاق الحاصل بين علماء العربية – الذي اشار اليه الصدر – انما هو في تركيب الجمل الكبرى من جملتين اسمتين نحو : زيد ابوه قائم[٧٧].

أما تركيبها من جملة اسمية واخرى فعلية كما في (بدر طلع) فجعل خلاف بين اكبر مدرستين في النحو وهما (البصرية والكوفية) ولم يشير السيد الصدر الى ذلك الامر بل ذكر ان هناك اتجاهاً حديثاً – ويعني به رأي الدكتور مهدي المخزومي – يرى ان الجملة (البدر طلع) جملة فعلية فيخالف اتفاق النحاة , والحال ان هذا هو رأي الكوفيين انتصر له المخزومي وأيده , فالنحاة الكوفيين يرون ان جملة (البدر طلع) جملة فعلية تقدم فاعلها , تقديرها (طلع البدر) ؟ فيجتنبون التقدير المتكلف الذي ذهب اليه البصريون الذين يرون جملة (طلع البدر) جملة اسمية تتكون من المبتدأ (البدر) ويخبر الجملة الفعلية في الفعل (طلع) وفاعلة الضمير المستتر (هو) يرجع سبب الخلاف بين المدرستين في

هذه الجملة وامثالها الى ان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل على رافعه – كالفعل – مثلاً فاذا تقدم جعلوه مبتدأ وما بعده خبراً[٧٨]

اما الكوفيون لافيجوزون ذلك مستندين بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا[٧٩]

اذا جاء الفاعل (مشيها) متقدماً على رافعه (وئيدا) . وقد تابع الدكتور مهدي المخزومي رأي الكوفيين ودافع عنه متهماً مذهب البصريين بالتعقيد والتفلسف والابتعاد عن طبيعة اللغة بسبب التأثر بالفلسفة الاغريقية ومنطقها[٨٠]

وفي الوقت الذي أنتصر فيه المخزومي لرأي الكوفيين ومذاهبهم نجد السيد الصدر ينتصر لمذهب البصريين في هذة المسألة على الرغم من انه لم ينسب الرأي الى البصريين بل نسبة للنحاة عموماً ونسب رأي الكوفيين للدكتور المخزومي – الذي يمثل الاتجاه الحديث عنده – وقبل ان يبين رجحان رأية – المبني على مذهب البصريين – راح يخفف من حدة الانتقادات التي وجهها المخزومي لمذهب البصريين , مدافعاً في الوقت نفسه – عن سمات المنهج الذي اتبعوه في ابحاثهم النحوية قائلاً : (ونحن وان كنا قد نتفق مع الباحث المذكور في وقوع شيء من التكلف والتفلسف غير المنسجم مع طبيعة البحوث اللغوية ووظيفتها احيانا في كلمات النحاة حين حاولوا تقليل القواعد العربية وصياغتها في قوالب الفلسفة الاغريقية , ولكنا مع ذلك نرى ان هذه المحاولات او جملة منها على الاقل لم تكن اكثر من مجاراة مع روح العصر وثقافة ولغته العلمية أنذاك لاعطاء ضوابط فنية ومدرسية عما كانوا يدركونه مسبقاً بوجداتأتهم اللغوية الاصلية)[٨١]

وللاستدال على صحة رأي القائل بأسمية جملة (البدر طلع) اورد عدداً من الامثلة التي اجاز النحاة استعمال بعضها ومنعو بعضهمالاخر فأجازوا : (_ذهب الناس) ومنعوا (الناس ذهب) , واجازوا (قام محمد وعلي) ومنعوا (محمد وعلي قام) وكذلك في (طلع الشمس وجاء رجل) فلا يقال (الشمس طلع ورجل جاء)[٨٢]

وقد ذكر لهذه الامثلة معيارين او (ضابطين) اثنين – كان قد وضعهما النحاة للجمل الاسمية لتمتاز عن الجملة الفعلية فأجازوا من خلالهما بعض هذة الامثلة ومنعو بعضاً – وهما[٨٣] , الضابط الاول : عدم جواز الابتداء بالنكرة الا بمسوغ , وقد تعددت تلك المسوغات حتى وصلت الى اربعة وعشرين مسوغاً[٨٤] , الضابط الثاني : وجوب التطابق بين (المبتدأ والخبر) في التذكير والتأنيث وفي الافراد والتثنية والجمع .

وبهذيين الضابطين يحتج السيد الصدر على ان الجملة (البدر طلع) أنما جملة اسمية مركبة (مزدوجة) وليست جملة فعلية تقدم فاعلها , فيقرر ان الوجدانات اللغوية تلجئنا (الى اعتبار الجملة المزدوجة جملة مركبة من جملة فعلية صغرى وجملة اسمية كبرى)[٨٥]

وان مسألة (التطابق ليست منحصرة في (المبتدأ والخبر) كما حددها البصريون انما يحدها بين الفعل والفاعل) ايضا – وهناك – شواهد شعرية وأيات قرانية واحاديث نبوية – قد ذكرها النحاة – وردت تؤكد ذلك التطابق , وهو لغة بين الحارث بن كعب التي يسميها النحاة (لغة اكلوني البراغيث) , ويسميها ابن مالك النحوي : لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة باليل وملائكة بالنهار)[٨٦] نسبة الى الحديث الشريف مما لا يمكن اليها محل خلاف بين النحاة لا محل أجماع .

خاتمة البحث :

اظهرت الدراسة نتائج عديدة وابداعات كثيرة عكستها ابحاث السيد الصدر اللغوية كان ابرزها :-

١- في مجال موضوع (الاشتراك والترادف) أظهرت الدراسة اراء السيد الصدر في هذا المجال عند بحثة اولا : قضية وجوب هاتين الظاهرتين في اللغة التي نادى بها بعض ائمة اللغة والاصول مناقشتها وردها , وثانيا : بحثه نشأة (الاشتراك والترادف) في اللغة واتفاقية مع الرأي اللغوية السائد الذي يرجع النشأة الى تعدد القبائل واللهجات.

٢- اما مبحث (الجملة) التي ابرزت ابداعات السيد ومن اهمها : بحثه في انواع الجمل وتقسيماتها وبحث دلالة كل جملة , والفرق فيما بينهما في نوع (النسبة) التي تدل عليها كل جملة , فاما الفرق بين الجملة التامة والناقصة ففي نوع النسبة . اذ هي في الجملة الناقصة (يشبه اندماجية) يندمج فيها الوصفي لموصوف فيكونان مفهوماً واحداً , وفي الجملة التامة (نسبة غير اندماجية) وبناء على ذلك فرق بين جمل (الوصف والاضافة) وبين جمل (الشرط والصلة) فالاولى جملة ناقصة – لان نسبتها (اندماجية) , والثانية جمل تامة لان النسبة فيها (غير اندماجية) .

٣. وقد ابرز السيد رأيه في جملة (النداء) وقد قسم الجمل (فعلية , واسمية) وقد زاد قسماً ثالثاً هو الجملة (المزدوجة) التي فصل القول مبيناً وقد رجح المذهب البصري على المذهب الكوفي بعد ان اورد ضابطين اثنين لتدعم رأيه في الخلاف ما بين النحويين البصريين والكوفيين .

Research conclusion:

The study revealed many results and many innovations, which were reflected in Mr. Sadr's linguistic research, the most prominent of which were: -

1- In the field of the subject of (participation and synonymity), the study revealed the views of Mr. The prevailing linguistic origin, which dates back to the multiplicity of tribes and dialects.

2- As for the topic (the sentence) that highlighted the master's innovations, the most important of which is: his research in the types of sentences and their subdivisions and the significance of each sentence, and the difference between them in the type of (proportion) that each sentence indicates, as for the difference between the complete and incomplete sentence in the type of proportion. As it is in the incomplete sentence (similar to combinatorial) in which the descriptive of the descriptor merges into one concept, and in the complete sentence (non-combinatorial proportion) and accordingly a difference between the sentences (description and addition) and between the sentences (condition and link), the first is a missing sentence - because its ratio (combinatorial) , And the second is complete sentences because the ratio is (not combinatorial).

3- The Master has highlighted his opinion in the sentence (The Call) and he divided the sentences (verbal and nominal), and he added a third section, which is the (double) sentence, which separated the saying clearly, and the visual doctrine favored the Kufic doctrine after he listed two officers to support his opinion on the dispute between grammarians Basrians and Kufians.

الهوامش :.

(١) الظاهر القرآنية. مالك بن تقي ، مقدمة الاستاذ محمود شاكر ٧٢ .

(٢) الصاجي ابن فارس ٢٢٥ .

(٣) التعريفات، ١٩١.

(٤) الكتاب ١/٧.

(٥) ينظر المزهر السيوطي. ١/٣٧٢.

(٦) ينظر الكتابة ١/٢٤.

(٧) ينظر النوادر في اللغة . ٢٠٦. ٢٠٧.

(٨) ينظر في تأويل مشكل قرأته ٤٥٥. ٤٥٦

(٩) المعاني الثانية في الاسلوب القراني ، د، فتحي احمد عامر ٦٥.

(١٠) اصول السرخي:١/١٢٦.

(١١) دور الكلمة في اللغة، ستيفن اولمان :١٠٩

(١٢) ينظر التعريفات، الجرجاني: ٢١٠.

(١٣) لسان العرب، مادة (ردف) ٩/ ١٤. ١١٦

(١٤) دور الكمة في اللغة، ستيفن اولمان: ١٠٩.

(١٥) ينظر : المعرب ، الجو اليقي : ١٦٨ .

(١٦) لسان العرب مادة مَرَدَ :٤/٤٠٧.

(١٧) ينظر القاموس المحيط ١/٣٣٧ .

(١٨) المزهر : ١/٤٠٢.

(١٩) ينظر في اللهجات اللعربية ، أبراهسم أنيس :١٧١ .

(٢٠) ينظر المصدر نفسه :١/٤٠٥.

(٢١) ينظر الترادف في اللغة ، حاكم مالك لعيبي :٨٣ ومابعدها .

(٢٢) ينظر الترادف في اللغة :٨٣ ومابعدها

(٢٣) ينظر : لسان العرب ، مادة(صير) :٤/٢٦٧.

(٢٤) الاحكام في أصول الاحكان ،١/٢٨ .

(٢٥) ينظر الاحكام الامدي :١/٢٤-٢٥ .

(٢٦) المحصول :١/٢٥٣ .

(٢٧) ينظر المزهر :١/٤٠٢-٤٠٣ . وينظر فقه اللغة العربية ، كاصد الزبيدي :١٧.

(٢٨) ينظر الاحكام ، الامدي ١/٢٥، كفاية الاصول ، الاخوند :٣٥.

(٢٩) بحوث في علم الاصول ١/١١٢

(٣٠) المصدر نفسة ١١٢/١.

(٣١) بحوث في علم الاصول : ١١٢/١

(٣٢) ينظر : محاضرات في أصول الفقه (تقرير بحث الخوئي) ، محمد احق الفياض ٢٢٢/١.

(٣٣) الكتاب :٢٣/١.

(٣٤) المسائل العسكريات :٨٣.

(٣٥) ينظر المصدر نفسه :٣٦٩/٣.

(٣٦) الخصائص :٣٦٩/٣.

(٣٧) المقتضب ٨/١

(٣٨) شرح المفصل ٢٠/١.

(٣٩) ينظر : بحوث في علم الاصول ١١٢/١-١١٣.

(٤٠) المصدر نفسه :١١٣/١.

(٤١) شرح شذور الذهب :٤٠/١.

(٤٢) ينظر شرح الكاتبة :٣٣/١.

(٤٣) في النحو العربي نقدو توجيه :٥٣.

(٤٤) أصول النحو العربي :٢١٧-٢١٨.

(٤٥) من أسرار اللغة :٢٥٩-٢٦٠.

(٤٦) ينظر في النحو العربي نقد وتوجية :٥١-٥٢.

(٤٧) الكتاب :٢٣/١.

(٤٨) المصدر نفسه :٢٣/١.

(٤٩) ينظر :دراسات نقدية في النحو ، عبد الرحمن أيوب ١/١٢٩ ، الفعل زمانه وابنية،أبراهيم السامرائي :٢١١.

(٥٠) ينظر العلامة الاعرابية في الجملة القديم والحديثة محمد حماسة عبد اللطيف . ١١٠/٢١٨.

(٥١) دروس في علم الاصول : ٨٥/١.

(٥٢) المصدر نفسة :٢١٩/١.

(٥٣) البحث النحوي عند الاصوليين :٢٤٣-٢٤٤.

(٥٤) ينظر المستصفى :١٨٤.

(٥٥) ينظر البحث النحوي عند الاصوليين :٢٤٩-٢٥١.

(٥٦) ينظر القوانين المحكمة في الاصول ، الميرزا القمي :١٧ البحث النحوي عند الاصوليين ٢٧٦،٢٧٩.

(٥٧) دروس علم الاصول ٩٠/١.

(٥٨) ينظر : دروس في علم الاصول :٩٠/١.

(٥٩) بحوث في علم الاصول : ٢٩٢/١.

(٦٠) بحوث في علم الاصول : ٢٩٢/١.

(٦١) دروس في علم الاصول :٧٤/٢.

(٦٢) ينظر المسائل العسكريات : ٩٦/١.

(٦٣) ينظر معنى البحث :٢/٢٧٦ وينظر البحث اللغوي عند السيد محمد باقر الصدر .

(٦٤) في المحو العربي نقد وتوجيه :٣١١.

(٦٥) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي :١٢٩.

(٦٦) ينظر الفعل زمانه وابنيته :٢١١.

(٦٧) ينظر : بحوث في علم الاصول :٣٠٢/١.

(٦٨) بحوث في علم الاصول : ١/٣٠٢.

(٦٩) المصدر نفسه ١/٢٠٣.

(٧٠) المصدر نفسه ١/٢٠٢.

(٧١) بحوث في علم النفس ١/٢٦٩.

(٧٢) المصدر نفسه ١/٢٧٢.

(٧٣) المصدر نفسه ١/٢٧٢.

(٧٤) بحوث في علم الاصول ١/٢٧٢.

(٧٥) ينظر:الخصائص، ابن جني ٢٦٩/٣.

(٧٦) ينظر: الجملة العربية ومكوناتها

(٧٧) ينظر : بحوث في علم الاصول : ٢٧٣/١

(٧٨) ينظر المقتضب المبرد : ٤/ ١٢٨ اللمع في العربية ,. ابن صني : ٣١/١/١-٣٢

(٧٩) ينظر : شرح ابن عقيل :٤٥/١

(٨٠) ينظر في النحو العربي : نقد وتوجيه : ٤٢-٤٤

(٨١) بحوث في علم الاصول : ٢٧٤/١٧٣/١.

(٨٢) المصدر نفسه : ٢٤٧/١ وينظر البحث اللغوي عند السيد محمد باقر الصدر (قدس) ١٤٢.

(٨٣) ينظر بحوث في علم الاصول : ٢٧٤/١.

(٨٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢١٥/١-٢٢٦ اوضح المساللك , ابن هشام : ١/ ٢٠٣ – ٢٠٥ .

(٨٥) بحوث في علم الاصول : ١٧٣/١ – ٢٧٤ .

(٨٦) ينظر شرح ابن عقيل ٤٦٨ – ١,٤٧٣ .

المصادر :.

١. الاحكام في اصول الاحكام – اين حزم (٤٥٦هـ) – تحقيق : احمد شاكر مطبعة العاصمة

٢. الاحكام في اصول الاحكام / علي بن محمد الامدي(٣٨هـ) – تعليق : الفتيح عبد الرزاق حقيقي – مؤسسة النور– دمشق –ط٢-١٤٠٢ هـ.

٣. ارشاد الفحول الى التحقيق من علم الاصول : الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ،١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٤. اصول السرخسي/ ابو بكر محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي (٤٩٠هـ) – تحقيق : ابو الوفاء الافغاني – دار الكتاب العلمية – بيروت – ١٤١٤هـ .

٥. اصول النحو العربي / محمد عيد – عالم الكتب – القاهرة -١٩٧٣.

٦. اوضح المسالك الى الفية اين مالك / جمال الدين عبد الله بن يوسف ببن هشام الانصاري (٧٦١هـ) – تحقيقي : محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ط٦-١٩٧٤م.

٧. بحوث علم الاصول (تقرير بحث اللسيد محمد باقر الصدر)، السيد محمود الهاشمي – مؤسسة دار معارف الفقه الاسلامي – ط٣.

٨. البحث التجويي عند الاصوليين / د. مصطفى جمال الدين – دار الرشيد للنشر – منشورات وزارة الثقافة – والاعلام – بغداد- ١٩٨٠م .

٩. تأويل مشكل القران / ابن قتيبة – ابو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري / تحقيق : السيد احمد صقر – الطبعة الثالثة – المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان ،١٤٠١هـ–١٩٨١م.

١٠. الترادف في اللغة / حاكم مالك لعيبي – دار الحرية للطباعة – بغداد –١٩٨٠م.

١١. التعريفات / السيد علي محمد بن علي السيد الجرحاني ، تحقيق : ابراهيم الابياري دار الكتابب العربي – بيروت ،١٤٠٥هـ.

١٢. الجملة العربية – مكوناتها ، انواعها ، تحليلها / د. محمد ابراهيم عبادة – مكتبة الادب – القاهررة–٢٠٠٢م؟

١٣. الخصائص / ابو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد –ط٤–١٩٩٠م.

١٤. دراسات نقدية في النحو العربي / د. عبد الرحمن ايوبب – مطبعة مخيمر – القاهرة – ١٩٥٧م.

١٥. دور الكلمة في اللغة / ستيفين اولمان – ترجمة وقدم له : د.كمال محمد بشير – الطبعة الثالثة – مكتبة الشيبان – القاهره – ١٩٧٣م.

١٦. دروس في علم الاصول السيد محمد باقر الصدر – تحقيق وتعليق السيد علي اكبر الحائري – مجمع الفكر الاسلامي – قم –١٤٢٣هـ.

١٧. شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)– تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد – ط٢ –د.ت .

١٨. شرح المفصل / موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) –الطباعة المنيرية – مصر – د.ت .

١٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق : عبد الغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق –١٩٨٤م.

٢٠. شرح كافية بن الحاجب / الرضي لاسترابادي (٦٨٨هـ) – تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر – مؤؤسسة الصادق – طهران – د.ت .

٢١. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / ابن فارس – ابو الحسيني احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، المكتبة السلفية – القاهرة –١٣٢٨هـ–١٩١٠م.

٢٢. الظاهرة القرانية / مالك بن ثي : ترجمة : عبد الصبور شاهين ، الطبقة الثالثة – دار الفكر – بيروت –١٩٦٨م.

٢٣. الفعل زامننه وابنيته / ابراهيم السامرائي – مؤسسة الرسالة –بيروت –١٩٧٢م.

٢٤. فقه اللغة العربية / كاصد ياسر الزيدي – جامعة الموصل –١٩٨٧م.

٢٥. في اللهجات العربية / ابراهيم انيس – مكتبة الانجلو مصرية – بيروت – ١٩٦٤م.

٢٦. في النحو العربي / نقد وتوجيه : مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية –بيروت –١٩٦٤م.

٢٧. القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي(٨١٧هـ) – مطبعة السعادة – مصر–١٩١٣م.

٢٨. القوانين المحكمة في الاصول / الميرزا ابو القاسم القمي (١٢٣١هـ) – طبعة حجرية قديمة – د.ت

٢٩. الكتاب ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنير (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – دار القلم – القاهرة –١٩٩٦م.

٣٠. كفاية الاصول ، الشيخ محمد كاظم الخراساني المعروف بـ(الاخوند) ،تحقيق ونشر – مؤسسة ال البيت لاحياء التراث – د.ت .

٣١. لسان العرب : ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري (ت٧١١هـ) – طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتاليف والترجمة – القاهرة –(لا.ت) .

٣٢. اللمع في العربية / ابو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ) تحقيق : فائز فارس – دار الكتب الثقافية –الكويت –١٩٧٢م.

٣٣. المحصول في علم اصول الفقه / فخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) –تحقيق : طهجابر وفياض العلواني – مؤسسة الرسالة – بيروت ،ط٢،١٤١٢هـ.

٣٤. المزهر في علوم اللغة وانواعها السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، تحقيق : محمد جاد المولى ، وعلي محمد البيجاوي ، ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الجيل ، ودار الفكر ، بيروت ، لبنان ،(لا .ت).

٣٥. المسائل العسكريات / ابو علي الفارسي النحوي (٣٧٧هـ) – دراسة وتحقيق : د. علي جابر المنصوري – مطبعة الجامعة – بغداد – ط٢– ١٩٨٢م.

٣٦. المعاني الثانية في الاسلوب القارني / د. فتحي احمد عامر – منشاة المعارف – الاسكندرية – ١٩٨٦م.

٣٧. المستحقي في علم الاصول / ابو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ) – مطبعة دار الكتبب العلمية –بيروت –١٤١٧هـ .

٣٨. من اسرار اللغة ابراهيم ابيس سعلينة الانجلو المصرية – ط ٣–١٩٦٦.

٣٩. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث / محمد حماسة عبد اللطيف –كلية دار العلوم – القاهرة –د.ت .

٤٠. المعرب / ابو منصور الجواليقي (٤٦٥هـ)–تحقيق : احمد محمد شاكر – دار الكتب – ١٩٦٩م.

٤١. المقتضب / محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)ى . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة –١٣٨٨هـ.

٤٢. النوادر في اللغة / ابو زيد الانصاري – سعيد بن اوس بن ثابت (ت٢١٥هـ) تحقيق : سعيد الخوري الشرتوتي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ١٨٩٤م.

Sources :.

i- Rulings in the Principles of Rulings - Where to Pack (456 AH) - Edited by: Ahmed Shaker, Al-Asimah Press

ii- Rulings in the Fundamentals of Rulings / Ali bin Muhammad Al-Amdi (38 AH) - Commentary: Al-Fatih Abdul-Razzaq Haqee - Al-Nour Foundation - Damascus - T2-1402 AH.

iii- Guiding the stallions to the investigation from the science of origins: Al-Shawkani, Muhammad bin Ali bin Muhammad (d. 1255 AH), House of Knowledge, Beirut, Lebanon, 1399 AH-1979 CE.

iv- The Fundamentals of Al-Sarkhasi / Abu Bakr Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahl al-Sarkhasi (490 AH) - investigation by: Abu al-Wafa al-Afghani - Dar al-Kitab al-Ilmiyya - Beirut - 1414 AH.

v- The Origins of Arabic Grammar / Muhammad Eid - The World of the Books - Cairo -1973.

vi- The clearest paths to the millennium, where is Malik / Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (761 AH) - my investigation: Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid - Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution - 1976-1974AD.

vii- Fundamentals Research (Research Report by Mr. Muhammad Baqir Al-Sadr), Mr. Mahmoud Al-Hashemi - Dar Ma'arif Islamic Fiqh Foundation - 3rd Edition.

viii- The Triguing Research among the Fundamentalists / Dr. Mustafa Jamal al-Din - Dar Al-Rasheed for Publishing - Publications of the Ministry of Culture - and Information - Baghdad - 1980 AD.

ix- Interpretation of the problem of the Qur'an / Ibn Qutaybah - Abu Muhammad Abdullah bin Muslim al-Dinuri / Edited by: Mr. Ahmad Saqr - Third Edition - The Scientific Library, Beirut - Lebanon, 1401 AH-1981AD.

x- Synonym in language / Hakim Malik Laibi - Freedom House for Printing - Baghdad-1980 AD.

xi- Definitions / Al-Sayyid Ali Muhammad bin Ali Al-Sayyid Al-Jarhani, verified by: Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Kitab Al-Arabi - Beirut, 1405 AH

xii- Arabic sentence - its components, types, analysis / Dr. Muhammad Ibrahim Ubada - Literature Library - Cairo -2002 AD?

xiii- Characteristics / Abu Al-Fath Othman bin Jana (392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar - House of General Cultural Affairs - Baghdad - 4/1990 AD.

xiv- Critical studies in Arabic grammar / Dr. Abdel Rahman Ayoub - Mukhaimer Press - Cairo - 1957 AD.

xv- The role of the word in language / Stephen Ullman - translation and presented to him by: Dr. Kamal Muhammad Bashir - third edition - Al-Shaban Library - Cairo - 1973 AD.

xvi - Lessons in Fundamentals by Mr. Muhammad Baqir Al-Sadr - An investigation and commentary by Mr. Ali Akbar Al-Haeri - Islamic Thought Collector - Qom - 1423 AH.

xvii- Sharh Ibn Aqeel / Bahaa Al-Din Abdullah bin Aqeel (d.769 AH) - Edited by: Muhammad Muhyiddin Abd Al-Hamid - 2nd Edition - Dr.

xviii- Explanation of Al-Mufassal / Mowaffaq Al-Din bin Ali bin Ya'ish Al-Nahawi (643 AH) - Al-Mouniriya printing - Egypt - d.

xix- Explanation of the Shades of Gold in Knowing the Words of the Arabs / Jamal Al-Din Abdullah Bin Hisham Al-Ansari (761 AH) - Edited by: Abdul-Ghani Al-Daqar - United Distribution Company - Damascus - 1984 AD.

xx- Sharh Kafiyeh ibn al-Hajeb / Al-Radhi Istrabadi (688 AH) - Correction and Commentary: Yusef Hassan Omar - Al-Sadiq Foundation - Tehran - Dr.

xxi- Al-Sahbi on the jurisprudence of language and Sunan of the Arabs in her speech / Ibn Faris - Abu Al-Husayni Ahmad Ibn Faris (d. 395 AH), the Salafi Library - Cairo -1328 AH-1910AD.

xxii- The Quranic Phenomenon / Malik Bin Thi: Translated by: Abdul Sabour Shaheen, Third Class - Dar Al Fikr - Beirut -1968 AD.

xxiii- The verb synchronized him and his two sons / Ibrahim al-Samarrai - Foundation for the message - Beirut -1972 AD.

xxiv - Arabic Philology / Kased Yasser Al-Zaidi - University of Mosul - 1987 AD.

xxv - In the Arabic Dialects / Ibrahim Anis - The Anglo-Egyptian Library - Beirut - 1964 AD.

xxvi- In Arabic Grammar / Criticism and Guidance: Mahdi Al-Makhzoumi, Modern Library - Beirut - 1964 AD.

xxvii- Al-Qamoos Al Muheet / Majd Al-Din Muhammad Ibn Ya`qub Al-Ferozabadi (817 AH) - Al-Saada Press - Egypt -1913 AD.

xxviii- Refereed Laws in the Fundamentals / Mirza Abu Al-Qasim Al-Qami (1231 AH) - old lithograph edition - d.

xxix- The Book, Sibawayh, Amr bin Othman bin Qunair (180 AH), investigation and explanation: Abd al-Salam Muhammad Harun - Dar al-Qalam - Cairo -1996 CE.

xxx- Adequacy of the Fundamentals, Sheikh Muhammad Kazim al-Khorasani, known as (Al-Akhund), edited and published - Al-Bayt Institute for the Revival of Heritage - Dr.

xxxi- Lisan al-Arab: Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad Ibn Makram al-Ansari (d. 711 AH) - an illustrated edition of the Bulaq edition, the Egyptian House for Authorship and Translation - Cairo - (no.

xxxii- The Gloss in Arabic / Abu Al-Fath Othman Bin Jani (392 A.H.). Edited by: Faiz Faris - Dar Al-Kutub Al-Thaqafyah - Kuwait -1972 A.D.

xxxiii- The Results in the Science of Fundamentals of Jurisprudence / Fakhr al-Din Muhammad bin Omar al-Razi (606 AH) - Investigation

by: Tuhajaber and Fayyad al-Alwani - The Resala Foundation - Beirut, Edition 2,1412 AH

xxxiv- Al-Mizhar in the Sciences of Language and its Types Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman, edited by: Muhammad Jad al-Mawla, Ali Muhammad al-Bijawi, and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Jeel, and Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, (no.

xxxv- Military Issues / Abu Ali Al-Farsi Al-Nahawi (377 AH) - Study and investigation: Dr. Ali Jaber Al-Mansouri - University Press - Baghdad - 2nd floor - 1982 AD.

xxxvi- Second meanings in the Qarni style / Dr. Fathi Ahmed Amer - Al Maaref Establishment - Alexandria - 1986 AD.

xxxvii- The Deserved in the Science of Fundamentals / Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali (505 AH) - Dar Al-Kutabb Scientific Press - Beirut - 1417 AH.

xxxviii- One of the secrets of the language is Ibrahim Ibbis, the Egyptian Anglo-Selenah - 3rd Edition 1966.

xxxiv- The Arabic sign in the sentence between the old and the modern / Muhammad Hamsa Abd al-Latif - Faculty of Dar Al Uloom - Cairo - D.

xl- Al-Maarab / Abu Mansour Al-Jawaliqi (465 A.H.) - Investigated by: Ahmad Muhammad Shaker - Dar Al-Kutub - 1969 AD.

xli- Al-Muqtasab / Muhammad Ibn Yazid al-Mabrad (285 AH) E-Verification by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah - Cairo -1388 AH.

xlii- Anecdotes in the language / Abu Zaid Al-Ansari - Said bin Aws bin Thabet (d. 215 AH) Edited by: Saeed Al-Khoury Al-Shartouti, The Catholic Press of the Jesuit Fathers - Beirut 1894 AD